Algerian Journal of Economic Performance
المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي
Journal Algérien de la Performance Economique

المجلد7/العدد2 (2024)

تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي: نهج شامل

Promoting Financial Inclusion through Islamic Finance: A Comprehensive Approach

رمزي بن عبدالله بن احمد حسان

Ramzi Abdullah Ahmed Hassan
Ph.D. Research Student
Swami Ramanand Teerth Marathwada University
Nanded City, Maharashtra, INDIA
Email Id: captinrmzy@gmail.com

تاريخ الايداع: **2023/11/01** تاريخ القبول: **2024/03/04**

ملخص:

الشمول المالي هو إدراج الأفراد والشركات في النظام المالي من خلال الوصول إلى منتجات وخدمات مالية ميسورة التكلفة ومفيدة، مثل المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين. الخدمات المالية ليست كافية لتكون متاحة؛ ويجب على الأفراد والمؤسسات أيضًا استخدامها بطريقة هادفة وفعالة. تلعب القروض دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي ومواجهة

Abstract:

Financial inclusion is the inclusion of individuals and businesses in the financial system through access to affordable and useful financial products and services, such as transactions, payments, savings, credit, and insurance. Financial services are not enough to be available; individuals and institutions must also use them in a meaningful and effective way. In Islam, loans are considered an important solution for economic and social problems, as they

التحديات الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال توفير الوصول إلى الموارد المالية، يمكن للقروض أن تساعد في تحفيز النشاط الاقتصادي مع تعزيز السلام الاجتماعي. ومن المهم التأكد من أن القروض يتم منحها وأخذها بطريقة مسؤولة تهدف للتنمية. **الكلمات المفتاحية:** الوصول، القرض الحسن، الزكاة، الصدقة، الأفلاس.	preserve the dignity of the indebted person, stimulate economic activity, and contribute to social peace. **Keywords**: Access, good loan, zakat, charity, bankruptcy.

* المؤلف المرسل. رمزي بن عبدالله بن احمد حسان

1. مقدمة

يسعى الشمول المالي الإسلامي إلى إزالة العوائق المالية ومنح الجميع، وخاصة العاملين في الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر، إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية. وقد تبين أن الشمول المالي الإسلامي يؤثر بشكل إيجابي على نمو رأس مال المؤسسات الصغيرة، مما يشير إلى أن الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية يمكن أن يؤدي إلى زيادة رأس مال الشركة. وباعتباره مجموعة فرعية من الهندسة المالية، فإن التمويل الإسلامي مكرس لمبادئ الرخاء والشمول المالي لكل من الناس والمجتمع ككل. ويجد الحلول المالية التي تعمل على تحسين حياة الإنسان وتعزيز التقدم الاقتصادي باستخدام التدابير القانونية، بما في ذلك التكنولوجيا. ولسوء الحظ، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لديها مستويات منخفضة من الشمول المالي وتكافح مع قضايا مثل البطالة والفقر وعدم كفاية البنية التحتية المالية. ويقترح التقرير استخدام تقنية blockchain القائمة على الشريعة الإسلامية والتمويل الإسلامي، إلى جانب التشريعات التنظيمية وتغيير البنية التحتية، لتعزيز

الشمول المالي. وبالإضافة إلى منتجات التمويل الاجتماعي، يساهم التمويل الإسلامي في الشمول المالي من خلال تقديم تقاسم المخاطر والسلع والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ومن أجل تعزيز الشمول المالي، تعد المبادرات الحكومية التي تبني أطر وسياسات مناسبة بالإضافة إلى تعزيز الثقافة المالية أمرًا ضروريًا. وبعيدًا عن مجرد توسيع نطاق الوصول إلى الائتمان، فإن الشمول المالي الإسلامي يشمل أيضًا توسيع خيارات الادخار، واستراتيجيات الحد من المخاطر، والإدماج الاجتماعي، وكلها تدعم التوسع الاقتصادي.

لقد تم تحديد الاقتصاد والتمويل الإسلامي كمحركين محتملين للشمول المالي، وخاصة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة. أحد المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي هو حظر المعاملات القائمة على الفائدة، والتي ينظر إليها على أنها استغلالية وغير عادلة. وينعكس هذا المبدأ في تطور الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي، الذي يستخدم هياكل تقاسم الأرباح والخسائر بدلا من المعاملات القائمة على الفائدة. ويعتقد أن هذا النهج أكثر شمولا، لأنه يشجع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأفراد من ذوي الدخل المنخفض، الذين قد لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية. التمويل الأصغر الإسلامي هو مجال آخر حيث يمكن تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي لتعزيز الشمول المالي. تقدم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية (MFIs) خدمات مالية للأفراد ذوي الدخل المنخفض والشركات الصغيرة وفقًا لمبادئ التمويل الإسلامي. ويشمل ذلك حظر المعاملات القائمة على الفائدة، واستخدام هياكل تقاسم الأرباح والخسائر. وتقدم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية أيضًا خدمات أخرى مثل الادخار والتأمين والتسهيلات الائتمانية، والتي يمكن أن تساعد في تعزيز الشمول المالي بين المجتمعات المهمشة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للزكاة، وهي أحد أركان الإسلام الخمسة، أن تلعب دورًا في تعزيز

الشمول المالي. الزكاة هي تبرع خيري إلزامي، والذي يتم حسابه عادة كنسبة مئوية من ثروة الشخص. ثم يتم توزيع هذه الأموال على الفقراء والمحتاجين. ويُنظر إليه على أنه شكل من أشكال إعادة توزيع الثروة، مما يمكن أن يساعد في تخفيف حدة الفقر وتعزيز الشمول المالي بين الأفراد ذوي الدخل المنخفض. ويمكن تطبيق مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي لتعزيز الشمول المالي، وخاصة بين المجتمعات المهمشة. تعتبر الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي والتمويل الأصغر الإسلامي والزكاة بعض الطرق التي يمكن من خلالها تنفيذ هذه المبادئ لتوفير الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

1.1 منهج البحث العلمي:

وللتحقق من دور القروض في الإسلام في تعزيز الشمول المالي ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، سيتم استخدام المنهج المقارن. وينطوي هذا النهج على مقارنة فعالية القروض في الإسلام مقابل الأدوات المالية الأخرى في تحقيق الشمول المالي ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

1.2 وسيهدف البحث إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف يمكن مقارنة القروض في الإسلام بالأدوات المالية الأخرى في تعزيز الشمول المالي؟
- ما مدى فعالية القروض في الإسلام في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة؟
- ما هي التحديات والقيود المحتملة لاستخدام القروض في الإسلام لتعزيز الشمول المالي ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية؟

سيتم تحليل نتائج البحث ومناقشتها فيما يتعلق بأسئلة البحث، وسيتم تحديد الآثار المترتبة على السياسات والممارسات. وسيعمل البحث على فهم أفضل لدور القروض في الإسلام في

تعزيز الشمول المالي ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وسوف تساهم في المعرفة الموجودة حول هذا الموضوع.

1.3 عرض الادبيات:

1- (السويس، 2022) مراجعة أدبية لنجوى السويس حول موضوع الشمول المالي في ضوء الاقتصاد الإسلامي تناولت البحوث والدراسات الحالية حول هذا الموضوع من أجل تقديم لمحة شاملة عن الوضع المعرفي حول هذا الموضوع. بدأت المراجعة بتعريف الشمول المالي ومناقشة أهميته في سياق التنمية الاقتصادية العالمية. ثم تناولت موقف الاقتصاد الإسلامي من الشمول المالي، مع إبراز دعمه لجهود تقديم الخدمات المالية للفقراء والمهمشين واعتماده على أساليب التمويل غير الربوية. وشمل ذلك مناقشة عقود الشراكة، مثل المشاركة وتقاسم الأرباح، بالإضافة إلى أدوات إعادة توزيع الثروة مثل الزكاة والصدقات. وتناولت المراجعة أيضًا دور الدولة في تعزيز الشمول المالي من خلال أدوات الشمول المالي الاجتماعي، مثل المساعدات العينية والنقدية. بالإضافة إلى مناقشة الآليات المختلفة التي يدعم الاقتصاد الإسلامي من خلالها الشمول المالي، تناولت المراجعة التي أعدتها نجوى السويس أيضًا التحديات التي يجب معالجتها لتعزيز الشمول المالي بشكل فعال في النظام الاقتصادي الإسلامي. وشمل ذلك التحديات التنظيمية، والتحديات الاقتصادية، وغيرها من القضايا التي قد تؤثر على قدرة الاقتصاد الإسلامي على تعزيز الشمول المالي. وبشكل عام، قدمت المراجعة التي أجرتها نجوى السويس تحليلاً نقديًا للوضع الحالي للأبحاث حول الشمول المالي في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مع تسليط الضوء على نقاط القوة والقيود في الدراسات الحالية وتحديد مجالات البحث المستقبلية. ومن خلال تجميع الأبحاث المتاحة حول هذا الموضوع، قدمت المراجعة مصدرًا قيمًا للباحثين وصانعي السياسات المهتمين بفهم دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الشمول المالي.

2- (السامرائي، 2018) يبحث شاكر السامرائي في دراسته دور البنوك الإسلامية في تحقيق أبعاد الشمول المالي في الأردن. وعلى وجه التحديد، يهدف السامرائي إلى التعرف على تأثير المتغيرات المختلفة، مثل الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وطبيعة الوظيفة، والبنك الذي يتعامل معه الفرد، والموقع الجغرافي، على دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي. ويخلص بحث السامرائي إلى أن البنوك الإسلامية في الأردن تتمتع بإمكانية وصول العملاء إلى الخدمات المصرفية بشكل أكبر مقارنة بالبنوك التقليدية، لا سيما فيما يتعلق بحسابات التوفير وخيارات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع البنوك الإسلامية بمستوى أعلى من استخدام العملاء للخدمات المصرفية، مع التركيز على التمويل الشخصي والمنتجات الاستثمارية. كما تشير الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية لها تأثير إيجابي على أبعاد الشمول المالي، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها وجودتها. وعلى وجه الخصوص، تبين أن البنوك الإسلامية تركز بقوة على توفير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية للقطاعات المحرومة من السكان، مثل الشركات الصغيرة والمجتمعات الريفية. كما أنهم يتمتعون بمستوى عالٍ من رضا العملاء عن جودة خدماتهم المالية. وبناء على هذه النتائج يوصي السامرائي البنوك الإسلامية بالعمل على تمكين أصحاب الحرف والمهن وسكان المناطق النائية من الحصول على الخدمات المالية، وابتكار صيغ تمويلية تلبي احتياجات المجتمع وخاصة الشباب. وبشكل عام، تسلط دراسة السامرائي الضوء على الدور المهم الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الأردن.

2. المحددات العملية للشمول المالي والاقتصاد الاسلامي:

واستنادا إلى هذه المبادئ، فإن النظرية التي تجمع بين الشمول المالي والاقتصاد الإسلامي يمكن أن تنطوي على إنشاء مؤسسات مالية تقدم قروضا على أساس مبادئ التمويل الإسلامي. ويمكن لهذه المؤسسات أن تعطي الأولوية لإقراض الأفراد والشركات الصغيرة التي تتوافق مع القيم الإسلامية، مثل تلك التي تعزز الاستدامة والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. ولضمان استخدام القروض بطريقة مجدية وفعالة، يمكن للمؤسسات المالية أيضًا تقديم خدمات التثقيف المالي والدعم لمساعدة المقترضين على تطوير خطط الأعمال وإدارة شؤونهم المالية. ويمكن أن يشمل ذلك المساعدة في أبحاث السوق والتخطيط المالي وإدارة الديون. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسات المالية أن تعمل مع منظمات المجتمع المحلي والوكالات الحكومية لتحديد المجالات التي يمكن أن تؤثر فيها القروض على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، يمكنهم التركيز على تقديم القروض للأفراد والشركات في المجتمعات المحرومة أو المحرومة أو رواد الأعمال الذين يسعون إلى بدء أعمال تجارية في قطاعات تتماشى مع القيم الإسلامية، مثل الزراعة أو الرعاية الصحية أو التعليم. وفي عموم الأمر، من الممكن أن توفر هذه النظرية إطاراً لإنشاء مؤسسات مالية تعمل على تعزيز الشمول المالي، والتنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، في حين تدعم أيضاً مبادئ التمويل الإسلامي والأخلاق. يعزز الشمول المالي الإسلامي الوصول إلى المدخرات من خلال توفير المنتجات المصرفية الإسلامية مثل حسابات التوفير وحسابات الاستثمار وحسابات مشاركة الأرباح، والتي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. توفر هذه الحسابات للأفراد والشركات فرصة الادخار وكسب عوائد على مدخراتهم بطريقة تتوافق مع معتقداتهم الدينية.

يعزز الشمول المالي الإسلامي أيضًا التخفيف من المخاطر من خلال تقديم منتجات التأمين الإسلامية المعروفة باسم التكافل. تعمل شركة التكافل على مبدأ التعاون المتبادل والمسؤولية

المشتركة، حيث يساهم المشاركون في مجموعة من الصناديق لتوفير الحماية ضد المخاطر المحتملة. وهذا يسمح للأفراد والشركات بتخفيف المخاطر وحماية أنفسهم ماليًا وفقًا للمبادئ الإسلامية.

3. معنى وأهمية الشمول المالي

يشير الشمول المالي إلى الجهود المبذولة لضم أكبر عدد ممكن من الأشخاص إلى نطاق النظام المالي. ويتم ذلك لتحقيق عدة أهداف، بما في ذلك رغبة الحكومة في الحصول على سيطرة أكبر على الأدوات المالية داخل الدولة ووصول الأفراد إلى الحسابات المصرفية، مما يعني أن دخلهم ونفقاتهم مرئية للجهات المعنية. بالإضافة إلى ذلك تشير بعض الدراسات إلى أن الحكومة توجه النشاط الاقتصادي للأفراد من خلال المعلومات المتوافرة لديها.

إن تسهيل وصول الأفراد إلى المؤسسات المالية والحصول على التمويل الميسر يعني انسيابية جيدة للمعاملات المالية، وتعزيز مكافحة البطالة وتعزيز الإنتاج والاستغلال الأقصى للإمكانات البشرية.

وقد ذكر بعض الباحثين أن مصطلح "الشمول المالي" استخدم لأول مرة في عام 1993 في دراسة أجراها جوناثان وثوربيك، والتي ناقشت الخدمات المالية في جنوب شرق آسيا وتأثير إغلاق فرع البنك على حصول السكان على الخدمات المصرفية. (عاطف، 2018)

يُعرّف البنك الدولي الشمول المالي بأنه "قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم – المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين – بطريقة مستدامة.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الشمول المالي اتسع ليشمل مدى توفر الخدمات المالية واستخدام هذه الخدمات. ولذلك فإن توفر الخدمات وحده لا يكفي، بل استخدام هذه الخدمات من قبل الأفراد والمؤسسات بطريقة مجدية وفعالة. وفقًا لتقرير تطوير التمويل الإسلامي لعام 2020، أظهرت صناعة التمويل الإسلامي العالمية نموًا بلغ إجماليه 2.88 تريليون دولار

أمريكي في الأصول في عام 2019. وعلى الرغم من مواجهة الشكوك في أسواق التمويل بسبب انخفاض أسعار النفط وتباطؤ نمو الصناعة في عام 2018، فقد شهدت الصناعة نموًا سنويًا مثيرًا للإعجاب معدل نمو قدره 14٪ من عام 2012 إلى عام 2019. ومن حيث التوزيع، استحوذت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على 1.39 تريليون دولار من الأصول المالية، تليها آسيا بـ 1.33 تريليون دولار، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بـ 140 مليار دولار، وأوروبا والأمريكتين بـ 20 مليار دولار. . ويؤكد التقرير أيضًا على العوامل التي تساهم في تطوير التمويل بما في ذلك التطوير الكمي والمعرفة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات والتوعية. ويعكس النمو المستدام لهذه الصناعة مرونتها وإمكاناتها كنظام مالي قائم على المبادئ الإسلامية. علاوة على ذلك، يقدم التقرير بيانات حول مشهد التمويل بالإضافة إلى حجم ونمو الأصول المصرفية الإسلامية من عام 2012 إلى عام 2019. وتقدم هذه البيانات رؤى حول توسع التمويل وتأثيره على نطاق عالمي. (ICD–REFINITIV، 2020)

4. أدوات الشمول المالي في الاقتصاد الإسلامي

تعتبر القروض في الإسلام حلا قيما لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعنا. على سبيل المثال، تخرّجُ العديد من الشباب مؤخرًا من الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية، ولكنهم لا يستطيعون العثور على عمل بسبب تسريح العمال وإغلاق الشركات. وقد يستفيد هؤلاء الأفراد من القروض لبدء مشاريع صغيرة تتوافق مع مهاراتهم واهتماماتهم، بما في ذلك المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون القروض مفيدة في معالجة القضايا المتعلقة بالمناطق العشوائية، مثل نقص الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب والصرف الصحي والتلوث البيئي الناجم عن تراكم النفايات. وبشكل عام، يمكن للقروض في

الإسلام أن تساعد في خلق فرص العمل ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في أمتنا. وكما بينا فإن القرض في الإسلام هو الوسيلة الأنسب والأهم لتنشيط المجتمع ونشر الأمن والسلام في أحيائه، ويؤدي إلى الرخاء الاقتصادي وحل المشكلات الاجتماعية. ومما سبق ذكره نستطيع القول ان:

أولاً: القرض يحفظ كرامة المدين من التسول ويفتح له باب الأمل في العمل والعيش منه.

ثانياً: رد القرض إلى المُقرض أفضل أيضاً من عدم رغبة المُقرض في قبول الهبة وإخفاء القرض، وهو أمر محرم شرعاً. ثالثا: يعمل القرض أيضا على تحفيز النشاط الاقتصادي والمساهمة في نشر السلام الاجتماعي. (المروزي، 2000)

وفي الختام فإن القرض في الإسلام نعمة عظيمة لها فوائد وفضائل كثيرة، وهو من أهم وسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أنه واجب أخلاقي وإنساني مفروض على كل مسلم يستطيع مساعدة الآخرين والاستجابة لاحتياجاتهم.

فالقرض الحسن له فائدتان؛ الأول روحي، وهو جزاء الله تعالى على إقراضهم المال ببركة أموالهم في الدنيا، ومغفرة ذنوبهم في الآخرة. يقول الله تعالى: "إن تقرضوا الله قرضا حسنا يضاعفه لكم ويغفر لكم والله شكور حليم".

والفائدة الثانية للقرض الحسن في الإسلام هي الفائدة المادية، وهي إعفاء المُقرض من إخراج الزكاة على قروضه للغير، عند علماء المذهبين الحنفي والمالكي. الزكاة هي هدية خيرية تدفع سنويا كنسبة من الثروة وتوزع على الفقراء في منطقة جغرافية محددة. وتختلف نسبة الزكاة المطلوبة حسب نوع الثروة وقيمتها. على سبيل المثال، في التجارة، تُحسب الزكاة بواحد على أربعين من إجمالي الثروة، بينما بالنسبة للرعاة، تُحسب الزكاة على أساس عدد الغنم والأبقار والإبل التي يملكونها. ولذلك فإن إعفاء الزكاة على قروض الآخرين يعد حافزاً مهماً لإعطاء القرض الجيد، بالإضافة إلى أن القروض وسيلة فعالة لمكافحة الاكتناز. (الدبيان، 2012)

ويعتبر المال بمثابة دفع إلزامي للفقراء المستحقين سنويا، في حين تمثل الأغنام والإبل والأبقار الاكتفاء الذاتي للفقراء من خلال تربية الحيوانات وتكاثرها. الزكاة هي إحدى الأدوات المالية الرئيسية التي استخدمها الإسلام في الاقتصاد لتلبية احتياجات المجتمع الإسلامي، وتحقيق الاستقرار والسعادة الدنيوية، وكذلك السعادة الأبدية.

حث الإسلام على الزكاة لأنها أمر مهم في عمارة العباد والبلدان. ويؤدي إلى انتشار مفهوم التكافل والتضامن الاجتماعي مما يزيد من تماسك أفراد المجتمع وينعكس هذا التماسك على كافة الأنظمة التي تتبناه سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو غيرها. وهذا يعكس كرامتها أمام الدول والمجتمعات الأخرى التي تحترم مصالحها، ولكن ليس إلى حد فرض إرادتها عليها بقدر ما ينعكس في بناء وحماية الداخل أمام هذه الدول والمجتمعات. (السويس، 2022)

وفي غياب الزكاة وإهمال القطاعات الاجتماعية، ستتقوض أهدافها وتماسكها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. إن غياب الزكاة، وهي هدية خيرية تُدفع سنويًا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفقر والاضطرابات الاجتماعية. ويمكن أن يساهم أيضًا في توسيع الاختلافات الطبقية والصراعات الداخلية حيث يكافح الناس لتلبية احتياجاتهم. كما يمكن أن يؤدي التأثير النفسي لغياب الزكاة إلى تأجيج المشاعر السلبية مثل الحسد والكراهية وحتى العنف، مما يؤدي إلى الفوضى والفساد. وهذا من شأنه أن يضعف الدفاعات الداخلية للمجتمع ويقلل من قوته وكرامته في نظر العالم الخارجي. فيصبح ضعيفا وغير قادر على تلبية متطلباته. ولذلك تركع للدول والمجتمعات التي تحترم مصالحها وخططها (عايشوبا، 2021).

يؤكد الإسلام على أهمية الزكاة (الصدقة) كأداة لبناء مجتمعات ودول قوية. ومن خلال تعزيز توزيع الثروة بين الفقراء والمحتاجين، تساعد الزكاة على تعزيز التماسك الاجتماعي

والتضامن. وهذا يعزز النظم السياسية والاقتصادية للمجتمع ويساعد على حمايته من الصراعات الداخلية والتهديدات الخارجية.

علاوة على ذلك، فإن المفهوم الإسلامي للزكاة يشجع الاكتفاء الذاتي والاستقلال، حيث يؤكد على أهمية المسؤولية الفردية عن رفاه الفرد ورفاهية الآخرين. وهذا يتناقض مع فكرة الاعتماد على الآخرين أو الاعتماد على مصادر الدعم الخارجية. وفيما يتعلق بتوزيع أي فائض من أموال الزكاة، فإن الإسلام يحرم الاكتناز والجشع. ولذلك، فإن أي أموال فائضة سيتم استخدامها لأغراض إنتاجية، مثل الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية التي تعود بالنفع على المجتمع. ويساعد هذا النهج على تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار، وزيادة قوة ونفوذ الإسلام وأتباعه. في نهاية المطاف، هدف الزكاة هو إنشاء مجتمع عادل ومنصف حيث يمكن لجميع الأفراد الوصول إلى الموارد التي يحتاجونها ليعيشوا حياة مرضية. ومن خلال تعزيز الوئام الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، تساعد الزكاة على تحقيق السلام والأمن في العالم. يشجع الإسلام على أداء الزكاة، حيث تعتبر جانبا هاما من جوانب الحياة الدينية والاجتماعية للمسلمين. تعمل الزكاة على تعزيز قيم التكافل الاجتماعي والتكافل، وتقوية الروابط داخل المجتمع، وتنعكس إيجاباً على كافة جوانب المجتمع، بما في ذلك الأنظمة السياسية والاقتصادية وغيرها. وهذا بدوره يعزز كرامة وقوة الدولة الإسلامية والمجتمع، ويزيد من شعبية الإسلام بين الناس الذين يسعون إلى السلام والأمن. الزكاة هي شكل إلزامي من أشكال الصدقات المطلوبة من جميع المسلمين القادرين ماليا على القيام بذلك. وهو يقوم على مبدأ إعادة توزيع الثروة، بما يضمن توزيع ثروة المجتمع بشكل عادل ومنصف بين أفراده. وهذا يساعد على الحد من الفقر وعدم المساواة، ويعزز التماسك الاجتماعي والاستقرار. ومع ذلك، يمكن أن تكون العواقب وخيمة إذا لم يتم توزيع الزكاة بشكل صحيح أو إذا تم إهمال برامج الرعاية الاجتماعية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع التماسك

الاجتماعي والسياسي، وزيادة الفقر وعدم المساواة، وحتى العنف والصراع. ولذلك، فمن المهم أن يتم جمع الزكاة وتوزيعها بشكل عادل وشفاف، وفقا للمبادئ الإسلامية. (كاشي، 2017) "إذا كان هناك فائض من الزكاة (الضريبة الإسلامية) بعد توزيعها على أصحابها الشرعيين، فيجب استخدام هذا الفائض لصالح المجتمع. والإسلام يحرم الاكتناز واستغلال الآخرين، لذلك، ينبغي استخدام الفائض لصالح المجتمع. الأغراض الإنتاجية، مثل الاستثمار في التنمية الاقتصادية وأنشطة التصدير، وهذا سيساعد على تقوية الاقتصاد وزيادة الاكتفاء الذاتي للدولة والمجتمع الإسلامي، وبشكل عام، تعتبر الزكاة عنصرًا أساسيًا في النظام الاقتصادي الإسلامي، لأنها تساعد على تحقيق المتطلبات الأساسية واحتياجات أفراد المجتمع المحرومين، ويعزز العدالة الاجتماعية والإنصاف، ويقوي الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، فإذا تم صرف الزكاة كما أراد الإسلام، فإن تأثيرها سيكون على العديد من الأفراد في المجتمع، وهي قادرة على قيادة المجتمع من التخلف إلى التقدم، وتوجيه مسار التنمية في كل مجتمع إسلامي، فالزكاة ليست مجرد علاقة شخصية بين الأغنياء والفقراء، بل هي علاقة بين الدولة ومواطنيها. ولذلك يجب على الدولة أن تأخذ الزكاة من الأغنياء وتنفقها على المشاريع التي من شأنها أن ترفع الفقراء إلى مستوى الأغنياء. (فضيل، 2012) الزكاة ليست صدقة مؤقتة، بل هي مال كامل. وقال النووي: «يعطى الفقراء والمساكين ما يخرجهم من الفقر إلى الغنى ولا يصبحوا فقراء مرة أخرى». وحتى هذا الجزء الصغير من الاقتصاد الإسلامي، الذي يراه البعض معزولاً، يستطيع ان يؤدي إلى التقدم الاقتصادي إذا فهمت على النحو الذي أراده الله كأداة للإنتاج ووسيلة للتقدم. وتكمن المشكلة الاقتصادية في وجود الثروة المضللة والفقر الذي لم تتم معالجته. فالرزق والرزاق مباركان، والقدرة تقاس في الأرض، كما قال تعالى: (وقدر قواها). ولكن العمل والجهد في طلب الرزق لا يستويان بين الناس. البعض يعمل بجد ويحصل على القليل، والبعض الآخر يفعل القليل ويحصل على

الكثير. وهذا الخلل يؤدي إلى الظلم وعدم المساواة. وجاء الإسلام ليصحح هذا الخلل ويقيم العدل بإلزام الأغنياء بإخراج الزكاة وإنفاقها على الفقراء والمحتاجين. وهذا يخلق التوازن في المجتمع ويساعد الفقراء على الارتفاع إلى مستوى الأثرياء. هذا هو دور الزكاة في الاقتصاد الإسلامي." (الصديق، 2021).

5. ربط الشمول المالي والاقتصاد الاسلامي

للثروة في الإسلام فلسفة خاصة تختلف عن أي نظام اقتصادي آخر. والملكية لله ننفقه
□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ الأعراف [69]

أي أننا ننفق هذه الأموال وفق نظرية الأمانة. وتعني هذه النظرية أن ملكية المال لله، والفرد بصفته أمينا يعمل كما يريد الوكيل الأصيل. وللفرد في الإسلام حرية التصرف في الأموال والانتفاع بها في حدود الضوابط المتفق عليها شرعاً. وما دام الله يملك المال، فلا بد من اكتسابه كما يريد، ويجب توزيعه كما يريد. لقد وجدنا أن الإسلام يسمح بطرق مختلفة لكسب الثروة، مثل تحريم الربا، وإباحة شركات الربح والخسارة (المضاربة)، وغيرها من أنواع الشركات بشرط ألا تتعامل مع المحرمات. كما يحرم الإسلام الاحتكار والغش وأكل أموال الناس بالباطل. ولذلك فإن كسب المال حلال وحسن. كما أن للغير في هذا المال حقوقا، كالزكاة، والصدقة، والإنفاق على الأقارب. ولا نرى هذا في أي نظام اقتصادي آخر. وبعد كسب الثروة وتوزيعها نجد الاستهلاك. ولا يجوز لصاحب المال ومن استخلفه الله أن ينفق هذا المال إلا بقدر حاجته. □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ الإسراء [27]

فحرم عليه التبذير. والغنى في الإسلام هو وسيلة لتحقيق السعادة في الدنيا والآخرة. (علال، 2021)

قال علماء الشريعة في الصدقة: "إن إعطاء المال أو المنفعة إلى محتاج أو مستقبل بغير عوض، على عمل خير وإحسان، ومن ذلك الحب والوقف والوصية والعارية وغيرها". ". (ميدياني، 2018)

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن تعريف الصدقة هو: "أن يعطي الإنسان من ماله إلى غيره بنية خالصة تقرباً إلى الله تعالى ونيلاً لرضاه". الصدقة طاعة الله، وأجر الصدقة عظيم. (نبيل، 2017)

حماية الثروة في الاقتصاد الإسلامي

التحريم لغة: المنع والتقييد. وفي الاصطلاح يمنع الإنسان من التصرف في ماله. والتحريم لا يلحق الضرر بكرامة الإنسان، ولكنه رحمة ونفع وحماية وتعاون؛ فهو نافع للفرد والمجتمع، ويمنع الضرر عنهما، وذلك بحفظ أموال المحرم وحقوقه، ويعود بالنفع على المجتمع، بسد قنوات الفقر والفقر؛ لأن الثروة يجب إنفاقها دون إسراف وتبذير. أقسامه: ينقسم التحريم بحسب المصلحة المقصودة إلى قسمين:

1- التحريم لمصلحة المحرم. كالتحريم على المجنون، والقاصر، والجاهل، والمسرف، فإن التحريم شرع لمصلحتهم.
2- الحظر لمصلحة الغير، مثل حظر المدين المفلس على حقوق الدائنين، والمريض بمرض الموت على حقوق الميراث التي تزيد على ثلث الميراث. (الهادي، 2018)

يمتلك الاقتصاد الإسلامي عدداً من أدوات الاستثمار، مثل المضاربة والزراعة والصكوك والإجارة المنتهية بالتمليك. المضاربة هي اتفاق بين طرفين يقدم فيه أحدهما رأس المال والآخر يوفر العمالة. ثم يتم تقاسم الأرباح وفقا لنسبة محددة سلفا. يعتمد هذا النوع من الاستثمار على الثقة وغالباً ما يستخدم في الخدمات المصرفية الإسلامية. والزراعة هي شكل آخر من أشكال الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. أنها تنطوي على الاستثمار في الأراضي

والمحاصيل بهدف تحقيق الربح من بيع المنتجات. (سميران، 2020) المستثمر مسؤول عن كافة التكاليف المرتبطة بالزراعة، مثل شراء البذور والمعدات، واستئجار العمال، ونحو ذلك. الصكوك هي سندات تصدرها مؤسسة مالية إسلامية وتمثل حصة في أصل أو مشروع. يحصل المستثمرون على عوائد بناءً على أداء الأصل أو المشروع الأساسي وقد يحصلون أيضًا على حصة من أي أرباح يتم تحقيقها. الإجارة بهدف الملكية النهائي هي اتفاق بين طرفين يقوم فيه أحد الطرفين بتأجير أصل للآخر لفترة زمنية محددة. في نهاية فترة الإيجار، يكون للمستأجر خيار شراء الأصل بسعر محدد مسبقًا. يتيح هذا النوع من الاستثمار للمستثمرين الاستفادة من امتلاك الأصول دون الحاجة إلى تحمل كافة المخاطر المرتبطة بالملكية. وبشكل عام، توفر هذه الأدوات الأربع للمستثمرين طرقًا مختلفة للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. المكان لا يتسع للبحث التفصيلي في تفاصيل أجزائه. (خالد، 2022)

6. خاتمة

يعد الشمول المالي جانبًا حاسمًا في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وهو ينطوي على تزويد الأفراد والشركات بإمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم، بما في ذلك المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين. وفي سياق الإسلام، تلعب القروض دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال توفير الوصول إلى الموارد المالية، يمكن للقروض أن تساعد في الحفاظ على كرامة المقترض وتحفيز النشاط الاقتصادي مع تعزيز السلام الاجتماعي. ومن المهم التأكد من أن القروض يتم منحها وأخذها بطريقة أخلاقية ومسؤولة، وبما يتوافق مع المبادئ الإسلامية. باختصار، يعد الشمول المالي والقروض في الإسلام أدوات حيوية لتعزيز التنمية الاقتصادية ومعالجة القضايا الاجتماعية، ويجب تعزيزها واستخدامها بشكل مناسب.

مراجع

1) الدبيان، د.ب (2012). أصالة المعاملات المالية ومعاصرتها. مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض – المملكة العربية السعودية.

2) الهادي، م. (2018). الحجر الصحي للمعاقين عقليا دراسة في ضوء التشريعات الجزائرية والعربية المقارنة. مجلة العلوم القانونية والسياسية.

3) علال، ك. (2021). الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للملكية الخاصة - في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون -. مجلة القانون والتنمية.

4) المروزي، م.ب.ح. (2000). اختلاف الفقهاء. أضواء السلف - الرياض.

5) السامرائي، س. (2018). دور البنوك الإسلامية في تحقيق أبعاد الشمول المالي في الأردن. جامعة ال البيت.

6) الصديق، ب.س (2021). العلاقة بين إدارة أموال الزكاة ومساهمة صندوق الزكاة في التنمية ومعالجة الفقر. دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية جيجل. مجلة الشريعة والاقتصاد.

7) السويس، ن.م.-ر. (2022). الشمول المالي في ضوء الاقتصاد الإسلامي. مجلة جرش للأبحاث والدراسات.

8) عاطف، ع. (2018). الشمول المالي والتقدم الاقتصادي. مجلة التمويل والتجارة.

9) عيشوبة، ر.ب. (2021). صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي. مجلة البشائر الاقتصادية الجزائر.

10) فوضيل، أو جي (2012). استثمار أموال صندوق الزكاة من خلال "القرض الحسن". مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية.

11) آي سي دي-ريفينيتيف. (2020). التقدم من خلال الشدائد. تقرير تطور التمويل الإسلامي.

12) كاشي، د. (2017). دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة الشريعة والاقتصاد.

13) خالد، ع.ع (2022). معوقات الصكوك الإسلامية وسبل نجاحها. أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية.

14) ميدياني، م. (2018). المكونات المالية لتمويل الجمعيات الخيرية - النموذج الخيري الحالي - المكونات المالية لتمويل الجمعيات الخيرية - النموذج الخيري الحالي -. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية.

15) نبيل، ب. (2017). ضمانات حق الإنسان في التملك وحرية الاستثمار في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية. مجلة البحوث السياسية والإدارية.

16) سميران., م. (2020). تحفيز الاستثمار في الفقه الإسلامي مقارنة بالقانون العام. مجلة الدراسات العلمية والدراسات الإسلامية.

17) نون السويس (2022). الشمول المالي: تقدير اقتصادي إسلامي. جامعة آل البيت. الأردن.